

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٠٨

الأربعاء ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوخوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد أيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد غاسبار دا سيلفا
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد الطيب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد راغو تاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)

1242618 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو السيد آلبرت كويندرز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/506 التي تضم التقرير المرحلي الثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة للسيد آلبرت كويندرز.

السيد آلبرت كويندرز (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن اخاطب مجلس الأمن اليوم في اعقاب الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (أنظر S/PV.6708).

يتضمن التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)، والمعروض على مجلس الأمن آخر التطورات الرئيسية في البلد منذ صدور تقرير الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/1866).

ستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على أكثر المسائل أهمية بالنسبة لكوت ديفوار، وخاصة فيما يتعلق بالحالة الأمنية، والحالة السياسية، والأنشطة التي تضطلع بها الحكومة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لوضع البلد مرة أخرى على طريق السلام والاستقرار.

أود أن أبدأ بالقول، على غرار ما أشرت إليه في إحاطاتي الإعلامية التي قدمتها مؤخرا للمجلس، إن كوت ديفوار تحرز تقدما كبيرا على طريق تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. الاقتصاد ينتعش، والبلد يندمج من جديد تدريجيا في منطقة غرب أفريقيا، كما أن الحالة الأمنية بشكل عام قد تحسنت منذ انتهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات التي جرت العام الماضي. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الانتخابات التشريعية، بدأت الجمعية الوطنية عملها خلال شهر نيسان/أبريل، مع التزام من جانب رئيسها بالإسهام في المصالحة الوطنية وتوفير الرقابة الفعلية على الحكومة بالنيابة عن شعب كوت ديفوار.

مع ذلك، يتعين ألا تحجب هذه الصورة الإيجابية حقيقة أن البلد لا يزال يواجه تحديات هائلة، وتهديدات كبيرة في خضم انتقاله إلى مرحلة بناء السلام. خلال الأسبوعين الأخيرين، شهد البلد قدرا من القلق السياسي، مما يدل على أن الأسباب الجذرية للصراع، المتمثلة في مسائل مرتبطة بالأراضي وقوات الأمن التي لم يجر إصلاحها والإفلات من العقاب وغياب المصالحة الوطنية والحوار السياسي، بحاجة إلى أن تتم معالجتها على وجه السرعة، بطريقة شفافة ولما فيه فائدة جميع الإيفواريين.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإنها لا تزال متقلبة بشكل خاص، لا سيما، ولكن ليس على سبيل الحصر، في الغرب، على حدود كوت ديفوار مع ليبريا، نظرا لضعف سلطات الدولة، والأعداد الكبيرة للأسلحة والعناصر المسلحة والمقاتلين السابقين والميليشيات و الصيادين التقليديين من

جماعة ''دوزو''، فضلا عن المنافسة من أجل السيطرة على الموارد. وتشكل التقارير التي تفيد بإعادة تسليح وتجنيد المقاتلين الإيفواريين والليبيريين السابقين، والاعتداءات المحتملة على أمن الدولة، مصدر قلق بالغ لي. ونفذ رجال مسلحون هجمات في قرى تقع في المنطقة الحدودية، التي تشهد في كثير من الأحيان مواجهات عنيفة بين الطوائف، يمكن أن تتصاعد لتصل حد صراعات واسعة النطاق، ما دام لم يتم التصدي بعد على نحو فعال، للأسباب الجذرية الكامنة لها، مثل مسائل حيازة الأراضي.

شهدت الحالة تدهورا حادا خلال الشهر الماضي، عندما فقد سبعة جنود حفظ سلام نيجريين تابعين للأمم المتحدة، حياتهم في هجوم شنته عناصر مسلحة على الطريق من برا إلى ساو، على طول الحدود مع ليبريا، مما يظهر الحاجة إلى اليقظة المستمرة وتعزيز العمل من أجل ضمان حماية المدنيين. وقد عززت الحكومة وجودها العسكري، وأنشأت لجنة للتحقيق في هجوم برا، وتقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة التقنية والدعم فيما يخص الأدلة الجنائية.

ردا على الحوادث التي حصلت في الغرب، عززت عملية الأمم المتحدة قواتها العسكرية في الميدان، من خلال تعزيز القوات في القطاع الغربي، وفقا لضرورتنا العملياتية، المتعلقة بحماية المدنيين والردع الحازم لأية مبادرة ترمي إلى زعزعة استقرار البلد في مناطق مختلفة من كوت ديفوار. إننا نعمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لتنسيق أنشطتنا، ومن أجل ذلك وضعت خطة عمل مفصلة.

زادت حكومتا كوت ديفوار وليبريا من جانبهما، من وجودهما العسكري في المنطقة المعنية، وتتواصلان بشكل وثيق لتبادل المعلومات. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى خطة العمل التي اعتمدتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار و بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والاجتماع الرباعي الذي ضم حكومتي البلدين، فضلا عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار و بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الذي عقد في أبيدجان في ١٤ حزيران/يونيه، بعد مرور أيام قليلة على تنفيذ الهجمات، و أسفر عن اتفاق الطرفين على تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال تعزيز وجودهما في كلا الجانبين من الحدود، وتكثيف الدوريات الجوية والبرية والأنشطة الرامية إلى حماية المدنيين، وتعزيز التعاون القضائي، واتخاذ تدابير من أجل تعزيز المصالحة والتنمية.

ولا مغالاة في التأكيد خلال هذه المرحلة، على الحاجة إلى الجمع بين الحزم واليقظة، ودعوة الحكومة لزيادة وجودها المدني، والاستثمار في التنمية، وضمان معاملة عادلة فيما يتعلق بمسألة الأراضي. ثمة حاجة ملحة بشكل خاص لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز المصالحة، من خلال اتخاذ تدابير ملموسة على الصعيد الوطني، مع إعطاء الأولوية لتعزيز سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة. ومن المهم أن تزيد حكومة كوت ديفوار التركيز على هذه المسألة الملحة للغاية.

إن المصالحة الوطنية أساسية لأي عملية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام. في هذا الصدد، تظل الحاجة ملحة إلى إجراء حوار حقيقي وجوهري. في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، ترأس رئيس الوزراء اجتماعا عقد في غران – باسام بمشاركة أحزاب المعارضة و صدر عنه في وقت لاحق، بلاغ أعلن عن إنشاء آلية متابعة للحوار الجاري، تتوفر للحكومة والمعارضة من خلالها، فرصة لمواصلة تبادل وجهات النظر. أيضا، ينبغي إحداث زخم جديد، من أجل إتاحة انخراط بناء من لدن جميع الأطراف في الحوار السياسي. وينبغي لجميع الأطراف تعزيز إرادتهم السياسية بغية الانخراط في جدول أعمال جيد الإعداد، من أجل إجراء حوار سياسي جاد.

تشكل مبادرة الحكومة الرامية إلى الدخول في حوار مع المعارضة السياسية، خطوة ايجابية. ومن المهم الآن أن

تواصل الحكومة العمل من أجل تحقيق مصالحة وحوار سياسي حقيقيين، على جميع المستويات، وضمان توفير مجال سياسي للمعارضة، من خلال توضيح السياق والجدول الزمني لتلك المشاورات واتخاذ تدابير مصالحة حيثما وعندما يكون ذلك ممكنا. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمعارضة القيام بدور المعارضة البناءة، واستخدام لغة توفيقية، والإسهام في بناء مستقبل أفضل للبلد والمصالحة.

ويمكن للانتخابات المحلية القادمة، التي طلبت الحكومة مساعدة الأمم المتحدة بشأنها، الإسهام في تعزيز المصالحة الوطنية على المستوى المحلي. لكن إذا أريد نجاح هذه الانتخابات، فمن الضروري استيفاء شروط معينة، فيما يتعلق بمسؤولية أكبر لحكومة كوت ديفوار والوضوح بخصوص التوقيت المناسب، والشمولية والأمن، فضلا عن السماح بإصلاح الهيئات الانتخابية والإدارية المعنية. ولا يمكن النظر في دعم محتمل، من جانب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومدها بالإمكانيات المالية والإدارية والعسكرية، سوى في إطار شروط محددة بوضوح فيما يخص تلك المسائل.

وتتطلب المصالحة الوطنية أيضا تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان. و من الأهمية بمكان توطيد ما أحرز من تقدم، وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، و تقديم الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن وضعهم أو انتمائهم السياسي، وأن يتلقى المعتقلون توضيحات بشأن وضعيتهم، وأن تسرع لجنة التحقيق عملها. وتظل عملية الأمم المتحدة قلقلة جراء هذه الحالة، وتطلب من مجلس الأمن إيلاء عناية خاصة لهذه المسألة الهامة.

تجدر الإشارة، كما ذكر ذلك الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، إلى أن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان نجمت عن عدم قيام الدولة بمنعها أكثر من تواطئها فيما يخص اقترافها، خصوصا بسبب التقدم البطيء فيما يخص إصلاح قطاع الأمن واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، ينبغي تشجيع الجهود التي يمكن أن تسرع إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. في هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس واتارا، من أجل تعزيز إصلاح القطاع الأمني وجدول أعمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لوضع إطار وطني لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعملية الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، لمواصلة مساعدة الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل جعل إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حقيقة واقعة، مما يتطلب كيانا موحدا معنيا بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقواعد صارمة بخصوص الأهلية، وقاعدة يمكن الاعتماد عليها.

في هذه المرحلة المعقدة، من المهم أن تستمر الأمم المتحدة في القيام بدورها الداعم فيما يخص مساعدة الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، وحماية المدنيين، واستعادة سلطة الدولة، وتعزيز المصالحة فضلا عن تقديم المساعدات الإنمائية في مرحلة ما بعد الصراع. ومن أجل تعظيم أثر عملية الأمم المتحدة في تلك المجالات، فإنها تعزز إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، حضورهما الميداني. وفتحنا مكاتب ميدانية يعمل فيها موظفونا من الجيش والشرطة والمدنيين، في غيغلو و تابو و تاي وتوليبلو، التي هي بعض من القرى التي زارها أعضاء مجلس الأمن خلال البعثة المثيرة للإعجاب التي قاموا بها إلى كوت ديفوار خلال شهر أيار/مايو. وسنقوم قريبا بافتتاح مكاتب إضافية، وتعزيز القائم منها من أجل توطيد تعاون وتنسيق أوثقين، داخل أسرة الأمم المتحدة، في حدود الموارد القائمة. ويقوم عملنا على اليقظة المستمرة، ويكتسي البحث عن حلول سياسية،

والجهـود المبذولة لتعزيز المصالحة، أهمية فيما يخص الاضطلاع بمهمتنا بنجاح.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن الدعم المستمر من جانب مجلس الأمن لا يـزال في هذه المرحلة بالـغ الأهمية، من أجل ضمان أن نعمـل معا على التصدي بنجاح للمخاطر المعممة، التي تعاني منها بوجه خاص، البلدان التي تنتقل إلى مرحلة بناء السـلام. وما زلت مقتنعا بأنه بدعم المجلس، بوسعنا الإسهام بشـكل إيجابي، في جعل كوت ديفوار قصة نجاح لشعبها، بل نأمل أن تكون كذلك للأمم المتحدة ككل.

الرئيس (تكلم بالإسـبانية): أشـكر السيد كوندرز على إحاطته الإعلامية. و أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السـيد بامبـا (كوت ديفـوار) (تكلم بالفرنسـية): لقد عدت لتوي من أديس أبابا واستقليت سيارة أجرة مباشرة إلى المجلس من مطار جون كيندي، لذا أود أن أطلب من المجلس أن يعذرني.

يود وفد بلدي، سـيدي الرئيس، أن يتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسـة المجلس لشهر تموز/يوليه. لقد أحاط وفد بلـدي علما بتقريـر الأمين العام عن عمليـة الأمم المتحدة في كـوت ديفوار (S/2012/506) التي تنتهي ولايتها في ٣١ تموز/يوليـه، وفقا للقـرار ٢٠٠٠ (٢٠١١). كما اسـتمعنا بانتباه واهتمام إلى الإحاطـة الإعلامية التي قدمها للتو الممثل الخاص للأمين العام السيد كوندرز.

يذكر وفد بلدي ما أبداه شعب كوت ديفوار من مشاعر الفـرح والفخر خلال زيارة العمـل التي قام بها جميع الأعضاء الخمسـة عشـر في مجلس الأمن إلى بلدنا قبل بضعة أسـابيع. في ذلـك الوقت، أتيحـت الفرصة لكل عضـو لفهم وتقدير الامتنان الذي يشـعر به شـعب كوت ديفـوار تجاه المجلس، الذي تسنى بفضل التزامه بدعم إرادة الأغلبية من شعب كوت ديفـوار الأبي أن تسـود الديمقراطيـة في كـوت ديفوار عقب الانتخابـات، وأن تتوفر، على وجه الخصوص، الحماية الفعالة للسكان المدنيين.

خـلال تلك الزيـارة تمكن المجلس من أن يشـاهد بعينه التقـدم الذي أُحرز علـى أرض الواقع منذ الانتخابات، فضلا عن التحديات التي ما زالت تنتظرنا. وأجرى المجلس مناقشات شفافة وشاملة مع رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد الحسن وتـارا، الذي قدم رؤيته للبلد وعزمه على أن يجعله بلداً للقرن الحادي والعشـرين. وأجاب بشـكل طبيعي عن الأسـئلة التي طرحهـا مجلس الأمـن، وأوضح عدداً من المسـائل. وأجرى المجلـس أيضا محادثـات مفيدة مع أعضـاء الحكومتين الحالية والسابقة، ومع لجنة الحقيقة والمصالحة، والمجتمع المدني.

وأخـيرا، قـام المجلس بزيـارات ميدانيـة، خصوصاً في غرب البلد، وإلى مخيم للاجئين الإيفواريين على الحدود داخل الأراضي الليبرية. وبالتالي فإن مجلس الأمن يدرك تماما الحقائق علـى جدول أعمـال كوت ديفوار. بناء علـى ذلك، أود أن أبـدي بعض الملاحظات حول مسـائل محـددة، خصوصا في ضوء التطورات الأخيرة.

أولا، لقـد تحسـنت الحالـة الأمنيـة في جميع أنحـاء البلد تحسـناً كبيراً. وعاد النشاط إلى الحياة في أبيدجان وغيرها من المـدن الكبرى، مع وجود شـعور ملمـوس بالانتعاش والنمو الاقتصاديـين، كمـا يؤكـد التقريـر. ومع ذلك، فـإن الحالة الأمنية في المنطقة الغربية من البلد لا تزال تشـكل مصدر قلق. وبالفعـل، فـإن الهجمات التي ارتكبتها جماعات مسـلحة من ليبريا يوم الثامن من حزيران/يونيه والأيام التالية في قرى منطقة تاي، وفقد فيها سـبعة من أصحاب الخوذ الزرق من النيجر، والعديـد من المدنيـين والجنود في القـوات الجمهورية لكوت ديفـوار، أرواحهم، قد ألقت الضوء بصورة عنيفة على طبيعة

العمــل الذي وقع هناك وأهداف أولئك الذين يريدون زعزعة استقرار الحالة.

من الواضح أن تلك الأعمال الإجرامية التي قامت بها هذه الجماعات المسلحة قد خُطط لها ونُسقت للاستفادة من عامل المفاجأة، وهدفت إلى زرع الخوف في نفوس السكان المدنيين. ويعرف الجميع جيدا أن هذه الجماعات المســلحة تحصل على المساعدات المالية من بعض الإيفواريين في المنفى ومن عمليات التعديــن غير المشــروع. وقد أمكن تحديد بعــض الذين مولوا ونظموا الهجمات وألقي القبض عليهم. في ذلك الســياق، في ١٢ حزيران/يونيه كشــف وزير الداخليــة عن وجود مؤامرة ضد الدولة عقب اعتقال وزير ســابق من المقربين من الســيد غباغبو في بلد أجنبي وتســليمه لكوت ديفوار. هنا، يحي وفد بلدي ذكرى الجنود الســبعة التابعــين لعملية الأمم المتحدة في كــوت ديفوار ويــود أن يؤكد للمجلــس أن حكومة كوت ديفوار لم تدخر جهدا للعثور على مرتكبي جرائم الحرب هذه وتقديمهم للعدالة.

في ضوء هذه الهجمات، قام بلدي بتعزيز تعاونه مع ليبريا في مجــالات الدفاع والعــدل وإنفاذ القانون. لقــد أبلغ الممثل الخاص عن أنشــطة التعاون التي تشارك فيها البعثتان في كوت ديفوار وليبيريا. وعُقدت اجتماعات رباعية لتدارس الاستجابة المشتركة للتهديدات. كما تقرر عقد اجتماع للجنة المشتركة الإيفواريــة الليبيرية للتعــاون قبل نهاية العام الحالي. وفي الوقت نفســه، اتُفِق علــى ضرورة تعزيــز التعــاون القضائي، وعقد اجتماع مشــترك لرئيســي هيئتي الأركان ولمســؤولين رفيعي المســتوى في المجتمعــات المحلية على طــول الحدود من أجل تعزيز المصالحة وأنشطة التنمية.

وكمــا هو مشــار إليه في الفقــرة ٥٦ مــن التقرير، نحن نرحــب بالأحكام الجديدة للتعاون بــين بعثة الأمم المتحدة في ليبريــا و عملية الأمــم المتحدة في كوت ديفــوار، وبحقيقة أن الفريقين القطرين التابعين للأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا ســيجري تعزيزهما بهدف تحسين قدرتهما على الاستجابة لأي هجمات محتملة على إي من جانبي الحدود، لا سيما من خلال التعاون عبر الحدود. ويؤيــد وفدي أيضا توصية الأمين العام، الــواردة أيضــاً في الفقرة ٥٦، الداعيــة إلى نقل ٣ مروحيات منشــورة حالياً في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحــدة في كوت ديفوار بغرض تحســين قــدرات البعثة على الردع والاستباق.

البعــد الإقليمي للحالة الأمنية في كــوت ديفوار واضح. في الواقــع، أدت العلامــات المنذرة بالأزمتــين في مالي وغينيا بيســاو إلى تسريع تنفيذ التدابير المتخذة للاستجابة للتهديدات في المنطقــة دون الإقليميــة. ففي اجتماع عقد في أبيدجان يوم ١٣ آذار/مــارس، اعتمد اتحاد نهر مانو خطة تشــغيلية بشــأن الســلام والأمن مــن أجل التصــدي للجريمة المنظمــة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشــروع في غرب أفريقيا. تنص الخطة على تسيير دوريات مشتركة على الحدود، وتعزيز تبادل المعلومات وإنشــاء وحدات مشــتركة. ومن التدابير الأخرى المفيــدة عقد مؤتمر قمــة اتحاد نهر مانــو في كوناكري في ١٥ حزيران/يونيه.

النقطة الثانية التي أود التطرق إليها تشــكل أيضا مصدراً من مصادر القلق التي أثيرت في التقرير، وتتعلق بإصلاح القطاع الأمني وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. في بياني في ٢٦ نيســان/أبريل (انظر S/PV.6761)، أبلغت المجلس عن إنشــاء فريق عامل معني بإصــلاح القطاع الأمني بهدف تحديد اســتجابة نهائية لمشــكلة تنفيذ برنامج الدمــج وكذلك النظر بجديــة في آليات الأمن والدفاع، ناهيك عن مختلف القطاعات المعنية بإصلاح القطاع الأمني.

وبالتــوازي مع الجهــود التي يبذلها الفريــق العامل، أطلق وزيرا الدفــاع والداخلية، بصفتهما عِمــادَي إصلاح القطاع

الأمـني، مشـاريع في إطار وزارة كل منهمـا. وأكملت جميع هذه المجموعات عملها تقريباً، وسوف ترفعه إلى لجنة إصلاح القطاع الأمني في وقت لاحق من هذا الشـهر. وسوف تفضي هـذه الفترة من التفاكر المكثـف إلى إصلاحات كبيرة تهدف إلى الحفاظ على السلام والديمقراطية وسلامة وأمن الأشخاص والممتلكات. وهذه الإصلاحات الكبيرة هي نتيجة عمل يتركز تحديـداً على إصـلاح القطاع الأمني، والسياسـات الدفاعية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإصلاح الشرطة الوطنية.

ولقد حـدد الفريق العامل المعني بإصـلاح قطاع الأمن، بالتعـاون الوثيق مـع عملية الأمم المتحـدة في كوت ديفوار، وبرنامج الأمم المتحـدة الانمائي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الركائز الست لإصلاح قطاع الأمن. وهي الأمن الوطني، وسيادة القانون والعلاقات الدولية، والرقابة الديمقراطية، وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الأزمات، والسياسة الاقتصادية، والبعد الاجتماعي والإنساني.

وعقـب تحديد التحديات والإصلاحات المطلوبة وخطط العمـل، قُدمت مقترحـات إلى اللجنة التوجيهيـة للنظر فيها والتحقـق منهـا. ولقد ركّـزت على أربعة مجالات: سياسـة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستراتيجيات جديدة لتنفيذها، وسياسـة وطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن، ورؤية موحدة للإصلاحات. في غضون ذلك، سينشـأ مجلس وطني للأمن بغية الإشراف على جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، تحت الإشراف المباشر للرئيس. وبذلك تنفذ هيئة واحدة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي سـلطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدمـاج، وتكون ملحقة بمكتب الرئيس. وسـيخصص تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بوزير خاص، يكلف بمتابعة الإصلاحات بالتعاون مع منسـقين في مختلف الوزارات. وسوف تكون كل وزارة مسؤولة عن الإصلاحات في مجالات عملها.

والعنصـر الثالـث، كما ورد في تقرير الأمـين العام، هو المصالحـة الوطنية والحوار السياسـي. فلجنة الحـوار وتقصي الحقائق والمصالحة تركز على إيجاد حلول طويلة الأجل، وهي منـوط بها ايجاد الوسـائل لتوسـيع نطاق جمهورهـا واطرافها الرئيسـية. وهناك ملكيـة متزايـدة للمبادرات الشـعبية، من خلال الحوار بين الطوائف، الامر الذي تشجعه اللجنة بشدة. وألاحظ بسـرور أن الشتات الإيفواري هنا في نيويورك ضالع في هذه المسألة بصورة خاصة.

أما بالنسبة الى العملية السياسية، فقد رأى المجلس بنفسه التطـرف الذي كان يمارسـه الحزب الحاكم السـابق، الجبهة الشـعبية الإيفوارية. ولحسـن الطالع، كانـت هناك تطورات إيجابية، وبناء على طلب من الجبهة الشـعبية الإيفوارية، جرى تبـادل صريح ومثمر للآراء قبل أسـبوعين بين وفد من الجبهة الشعبية الإيفوارية ووفد من الحكومة بقيادة رئيس الوزراء. ومن المأمول أن يفضي ذلك إلى مشـاركة الجبهة الشعبية الإيفوارية مشـاركة كاملة في الانتخابات المحلية، بغية ان يكون لها منبر للمشـاركة في الحياة السياسـية الديمقراطية، وممارسة حقها في حرية التعبير، والمساهمة المتوقعة منها في إعادة الإعمار الوطني. وفي ذلك السـياق، يثنّي وفدي على توصيـات التقرير بتوفير الدعم الانتخابي لكوت ديفوار.

والعنصر الرابع هو حقوق الإنسان. وفد بلدي يأخذ علما بالشواغل التي أُعرب عنها في التقرير حول حقوق الإنسان في كـوت ديفوار. ومن دون محاولة التقليل من شـأن ملاحظات وفد بلدي، فهو يعتقد أنه سـيكون أكثر ملاءمة رؤية الأشياء في سـياقها السـليم. وكما ذكر الخبير المسـتقل المعني بحقوق الإنســان في كوت ديفوار، عقب زيارتيه إلى البلد، إن معظم انتهاكات حقوق الإنسـان هي نتيجة الإجراءات التي تتخذها الحكومـة بدلا من عجزها عن منعها، بسـبب جملة امور منها الصعوبات في إصلاح قطاع الأمن واسـتعادة بسـط سـيطرة

الدولة على كامل أراضيها الوطنية. وينبغي ألا ننسى أنه ليس قبل فترة طويلة، في أعقاب الأزمة الانتخابية، ورث الرئيس وتارا وحكومته، لدى تسلم السلطة بالفعل، بلدا يخلو في الحقيقة من حقوق الإنسان في كوت ديفوار.

ومن المهم أن نتذكر أن السنوات العشر من حكم الرئيس غباغبو كانت تفتقر الى سيادة القانون. فخلال ذلك الوقت كان شعب كوت ديفوار ضحية أسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، التي ارتكبتها فرق الموت، والتي خطفت وأعدمت الناس تعسفيا لمجرد الشك في معارضتهم للنظام أو لجريمة انهم من الشمال. وكانت القاعدة المتبعة هي عمليات المصادرة والضرب، لا سيما من عقيد في الجيش ونجم سابق في كرة القدم. أقول هذا للتذكير بأن الرئيس واتارا تسلم السلطة في بلد فقد كل الاحترام لحقوق الإنسان. لذلك، تجدر الاشارة الى أنه أظهر الحكمة في قيامه فورا بتعيين وزير مكلف بحقوق الإنسان بغية استعادة هذا العنصر في المجتمع.

بيد أن هذه الحالة لا تنتقص من التزام الرئيس باستعادة سيادة القانون على نحو حقيقي في كوت ديفوار بأسرع ما يمكن. الرئيس واتارا ملتزم التزاما لا رجعة فيه بسياسة عدم التسامح مطلقا ازاء الإفلات من العقاب. وهذا يعني أن جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو أية اعتبارات أخرى، سوف يقدمون الى العدالة بغية التكفير عن أفعالهم. وأنشئت وحدة شرطة عسكرية قوية للتصدي لهذا الشاغل، وهي ساعدت على تسريع الملاحقات القضائية لمثيري الشغب. ولقد تم اعتقال مائتين وخمسين من أعضاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار وسيحاكمون قريبا.

ونظراً لحالة عدم سيادة القانون التي سادت في الماضي، كانت أعلى أولوية لوزير حقوق الإنسان العمل على التدريب والتثقيف وزيادة الوعي حول هذه المسألة في جميع قطاعات المجتمع، بدءاً من الشرطة. وسوف أذكر بعض الأمثلة على الإجراءات المتخذة، بدعم من عملية الامم المتحدة في كوت ديفوار، التي توضح عزم الحكومة على حماية حقوق الإنسان.

في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عقدت حلقة عمل لتدريب قوات الأمن والقوات العسكرية وشبه العسكرية في مجال حقوق الإنسان. ومن ١ آذار/مارس حتى تموز/يوليه، سافرت قافلة لحقوق الإنسان إلى بلدات كورهوغو ومان وغاغنوا وأدزوبي، وسوف تصل إلى سان بيدرو بحلول نهاية الشهر الجاري. وأذكر عقد حلقة العمل المعنية بزيادة الوعي في الصحافة ووسائط الإعلام بشأن الآليات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان.

إن العدالة الانتقالية ماضية في العمل. والمدعى عليهم بارتكاب جرائم مختلفة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات مشمولون في التدريب في مجال حقوق الإنسان، وحقوقهم وكراماتهم محترمة تماما. قبل يومين، أُدخلت وزيرة سابقة مصابة بحالة صحية تتطلب العناية الى إحدى أفضل العيادات في البلد بغية الحصول على العلاج الذي تتطلبه. وقد زارها وزير حقوق الإنسان هناك وتحدث معها.

ومن الواضح أنه لا يمكن التمتع بحقوق الإنسان إلا ضمن بيئة قانونية وقضائية سليمة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، تم اعتماد استراتيجية وطنية لقطاع العدل من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، بدعم من الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المسائل القانونية والقضائية. وتمثل تلك الخطة تقدما كبيرا في إصلاح القطاع القضائي. وتعمل عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل والأطراف الرئيسية الأخرى المشاركة في هذه الاستراتيجية. وبغية تنفيذ ذلك، يعكف وزير العدل على وضع خطة عمل، بدعم من عملية الامم المتحدة تخدم ايضا كخارطة طريق لدعم إصلاح قطاع العدالة من جانب الشركاء الدوليين.

وختاما، أشــدد علــى الاهمية التي تعلقهــا كوت ديفوار على تعاونها مع الأمم المتحدة. ولقد أكد رئيس وزرائنا مجددا في رســالته الموجهة إلى الأمين العام، على طلب كوت ديفوار تجديد ولاية عملية الامم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك تقــديم الدعم الانتخابي للانتخابات المحليــة المقبلة. وفي حين نتفهــم القيــود التي افضــت بالأمين العــام الى التوصية بخفض العنصر العســكري لعملية الأمم المتحــدة بكتيبة واحدة، يأمل وفــد بلــدي ألاّ ينفذ هــذا التخفيض وقت التجديد، بســبب الوضــع الأمــني والحاجة الى تجنب الثغرات الأمنية. واســتناداً إلى هذا الشاغل نفسه، يعتقد وفدي أنه ينبغي تعزيز الوحدات الفرانكوفونيــة في عمليــة الامم المتحدة، بغيــة الوفاء بأهداف الاتصــال بين الأمم المتحدة وكوت ديفــوار على نحو افضل، وذلك لصالح المصالحة والحوار السياسي على نطاق البلد.

هذه هــي عناصر التقرير التي أردت أن اســترعي اهتمام المجلس إليها في سياق مداولاته المقبلة بشأن المسألة.

الرئيــس (تكلم بالإســبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعــو أعضاء المجلس إلى مشــاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.